

عزل موظفين من مهام إدارية: لا للاستبداد وقراراته الظالمة

من أجل الحريات الديمقراطية الشاملة



تيار المناضلة

أقدمت الدولة المغربية على تجريد موظفين عموميين من مسؤوليات إدارية بسبب اقتناعاتهم السياسية والإيديولوجية، وقبله نقضت التزاماتها مع الأساتذة المتدربين بترسيب عشرات منهم لأسباب لا صلة لها بتقييم تحصيلهم وكفاءتهم المهنية. وسبق أن قامت بالأمر بعينه بقطع سبل العيش عن مناضلين بارزين بحركة 20 فبراير المجيدة. إثر اضرابات 10-11 أبريل 1979 طردت الدولة أزيد من ألف عامل وموظف، كانت حينها تواجه مناوشات المعارضة البرجوازية بقيادة الاتحاد الاشتراكي. إنها قرارات وثيقة الارتباط بطبيعة النظام الاستبدادية المتكيفة مع كل الأوضاع بمؤسسات واجهة شكلية (حكومات-برلمان...) دون أي تذل عن جوهرها الحقيقي.

إن القتل الوحشي لمحسن فكري، وما تلاه من مناورات امتصاص الغضب، ومواجهة النضالات المتواصلة بمنطقة الريف بالبطش والحصار، ومصادرة حق تنظيم عشرات الجمعيات المدنية وقمع الحريات النقابية (اقتطاعات أجور المضربين، وحرمان نقابيين من الترقية والمنح، إلخ، وبوجه عام استبعاد المناضلين والمناضلات الأوفياء لقضية تحرر الشعب من مناصب بعينها في الدولة)، وجر المناضلين إلى دهاليز المحاكم بتحريك متابعات قديمة، كلها سياسة يقتضيها صون مصالح الأقلية المالكة والطغمة الحاكمة بما يعنيه من استمرار الأحوال الاجتماعية متعددة الأوجه التي تسحق شعبنا، من تعليم مخرب وصحة مريضة وبطالة مستشرية وسكن لائق بعيد المنال.

إن التعديت الظالمة دليل آخر على زيف أكاذيب طي صفحة ماضي القمع الأسود، والعهد الجديد المزعوم... أرادت الدولة المستبدة تبييض تاريخها القمعي، وهي مستمرة في خرق قانونها ذاته، وتتكذب بالتزاماتها، وتكذب ادعاءاتها بشكل صارخ، وتنزح أقنعتها الخادعة بكل صلافة. لا يمكن تبرير انتهاك حقوق الأفراد والمنظمات بسبب آرائهم ومعتقداتهم إلا في ظل أنظمة قمعية مستبدة.

اننا نعبر عن إدانتنا لقرارات الدولة المغربية، وندعو المنظمات النقابية وكل الهيئات المناضلة إلى التحرك لمواجهتها وفرض التراجع عنها، ونرفض تماما كل المبررات الخادعة التي تسوغ بها الدولة هذه القرارات.

نؤكد أن النضال من أجل الحريات الديمقراطية الشاملة يتعارض مع دولة الفساد والاستبداد وفرضها رهين ببناء حركة نضال عمالية وشعبية عميقة لم تكن حركة 20 فبراير إلا مثالا أوليا عنها.

تيار المناضلة، 17 فبراير 2017

عزل موظفين من مهام إدارية: لا للاستبداد وقراراته الظالمة

من أجل الحريات الديمقراطية الشاملة



تيار المناضلة

أقدمت الدولة المغربية على تجريد موظفين عموميين من مسؤوليات إدارية بسبب اقتناعاتهم السياسية والإيديولوجية، وقبله نقضت التزاماتها مع الأساتذة المتدربين بترسيب عشرات منهم لأسباب لا صلة لها بتقييم تحصيلهم وكفاءتهم المهنية. وسبق أن قامت بالأمر بعينه بقطع سبل العيش عن مناضلين بارزين بحركة 20 فبراير المجيدة. إثر اضرابات 10-11 أبريل 1979 طردت الدولة أزيد من ألف عامل وموظف، كانت حينها تواجه مناوشات المعارضة البرجوازية بقيادة الاتحاد الاشتراكي. إنها قرارات وثيقة الارتباط بطبيعة النظام الاستبدادية المتكيفة مع كل الأوضاع بمؤسسات واجهة شكلية (حكومات-برلمان...) دون أي تذل عن جوهرها الحقيقي.

إن القتل الوحشي لمحسن فكري، وما تلاه من مناورات امتصاص الغضب، ومواجهة النضالات المتواصلة بمنطقة الريف بالبطش والحصار، ومصادرة حق تنظيم عشرات الجمعيات المدنية وقمع الحريات النقابية (اقتطاعات أجور المضربين، وحرمان نقابيين من الترقية والمنح، إلخ، وبوجه عام استبعاد المناضلين والمناضلات الأوفياء لقضية تحرر الشعب من مناصب بعينها في الدولة)، وجر المناضلين إلى دهاليز المحاكم بتحريك متابعات قديمة، كلها سياسة يقتضيها صون مصالح الأقلية المالكة والطغمة الحاكمة بما يعنيه من استمرار الأحوال الاجتماعية متعددة الأوجه التي تسحق شعبنا، من تعليم مخرب وصحة مريضة وبطالة مستشرية وسكن لائق بعيد المنال.

إن التعديت الظالمة دليل آخر على زيف أكاذيب طي صفحة ماضي القمع الأسود، والعهد الجديد المزعوم... أرادت الدولة المستبدة تبييض تاريخها القمعي، وهي مستمرة في خرق قانونها ذاته، وتتكذب بالتزاماتها، وتكذب ادعاءاتها بشكل صارخ، وتنزح أقنعتها الخادعة بكل صلافة. لا يمكن تبرير انتهاك حقوق الأفراد والمنظمات بسبب آرائهم ومعتقداتهم إلا في ظل أنظمة قمعية مستبدة.

اننا نعبر عن إدانتنا لقرارات الدولة المغربية، وندعو المنظمات النقابية وكل الهيئات المناضلة إلى التحرك لمواجهتها وفرض التراجع عنها، ونرفض تماما كل المبررات الخادعة التي تسوغ بها الدولة هذه القرارات.

نؤكد أن النضال من أجل الحريات الديمقراطية الشاملة يتعارض مع دولة الفساد والاستبداد وفرضها رهين ببناء حركة نضال عمالية وشعبية عميقة لم تكن حركة 20 فبراير إلا مثالا أوليا عنها.

تيار المناضلة، 17 فبراير 2017